

من قضايا المنهج في علم الكلام

د. حسن محمود الشافعي

١ - العلاقة بين النقل والعقل :

بدأ علم الكلام - كغيره من العلوم الإسلامية - معتمداً على كل من العقل والنقل جميعاً . ثم أخذ يتراوح بين هذين القطبين ويتفاوت مدى اعتماده على كل منهما حسب طبيعة كل مدرسة من المدارس الكلامية وظروف تطورها .

وقد نزع المعتزلة - ولعلمهم في هذا مسبقون بالخوارج - إلى الاعتماد بصفة متزايدة على الدليل العقلي والتهوين من قيمة الدليل النقلى أو تحديد مجاله في المباحث الكلامية . وكان من أبرز : أفكارهم في تبرير ذلك وأكثرها تأثيراً في المدارس الكلامية الأخرى فكرة « الدور » القائلة بأن العقل أصل النقل ، فلا ينبغي الاعتماد على الدليل المسمى في أية مسألة من مسائل العقيدة المتعلقة بوجود الله - تعالى - وبصفاته وسائر ما تتوقف عليه صحة النبوة ، والا صار الأصل فرعاً والفرع أصلاً ، وذلك دور باطل . وقد ولدت هذه الفكرة فكرة أخرى وهي أنه عند قيام تعارض بين الدليل النقلى والعقلى - أو حتى عند احتمال قيام هذا التعارض - يجب إهمال الدليل النقلى والأخذ بالعقلى والا كان دوراً فاسداً كذلك . وقد حصرت الفكرة الأولى الاعتماد على الأدلة النقلية في مسائل السمعيات التى لا مجال للعقل فيها وكانت تذهب الثانية بحجية الدليل النقلى في كافة المسائل الكلامية دون تمييز .

وقد أثرت هذه الفكرة في مناهج علم الكلام وبنيتة الفكرية تأثيراً خطيراً ، وخاصة بعد أن تسربت إلى المدرسة الأشعرية التى هيمنت

على المسرح الكلامى بعد غياب المعتزلة أو تقلص نفوذهم ، من خلال الجوينى وتلميذه الغزالى ومن بعدهما الشهرستانى ، وكذا الرازى الذى بلغ بهذه الفكرة أقصى مداها نظرا وتطبيقا • كما تسربت الى الاثنا عشرية والماتريدية وبعض الحنابلة أيضا • وهى أبرز سمة تميز ما يعرف بـ « كلام المتأخرين » فى مختلف المدارس الكلامية • ويعتقد كاتب هذه السطور — بكل تواضع — أن الدراسات الكلامية لن تنهض من جديد وتطالع الناس بوجه اسلامى صحيح ما لم تنفض عنها آثار هذه الفكرة ، لكى تعود — مرة أخرى — الى طبيعتها الأصلية مزيجا متوازنا من العقل والنقل جميعا •

وسنحاول فى هذا البحث أن ندرس العلاقة بين الدليلين العقلى والنقلى ومدى الاعتداد بكل منهما فى البحث الكلامى ، مستكشفين الأفكار المنهجية التى كان لها أثر فى تحديد تلك العلاقة وخاصة لدى متأخرى المتكلمين ، لنختم بمحاولة متواضعة لنقد تلك الأفكار المنهجية • ومن ثم تتوالى نقاط البحث الأساسية على النحو التالى ، بعد تمهيد سريع عن « الاعتداد بالنقل والعقل باعتبارها دعامتين للفكر الكلامى » :

١ — الدليل العقلى ومكانته فى البحث الكلامى •

٢ — حجية الدليل النقلى وعلاقته بالدليل العقلى لدى متأخرى المتكلمين •

٣ — نقد هذا الموقف المنهجى للمتأخرين •

تمهيد (العقل والنقل هما دعامتا البحث الكلامي) :

من المعروف أن كل علم يمتاز عما سواه بموضوعه الذي يبحث فيه ، وطبيعة المشكلات التي يدرسها ، وبغاياته التي يتوخى الوصول اليها ، وبالمنهج الذي يسلكه أهله في الوصول الى الحقائق العلمية . . . وقد عنى المتكلمون — أيام ازدهار الدراسات الكلامية — بالحديث عن المنهج ، أو طريقة البحث والتفكير في المسائل الكلامية ، مما عرف لديهم بأبواب « المعرفة ، والنظر ، والعلم ، ونحوها » (١) ، وربما أفردوا بعضهم بمؤلفات مستقلة (٢) ، كما اتجهت الدراسات الحديثة أخيرا للعناية بهذا الجانب المنهجي من علم الكلام (٣) . . . ولعلها بادرة توحى بما قد تحظى به هذه الدراسات من ازدهار جديد .

ومن المعروف أن هذا العلم يتردد منهجيا بين قطبين أساسيين هما العقل والنقل ، ويعمد من يتعرض لتاريخ علم الكلام وأسلوب البحث فيه الى تقرير هذه الحقيقة بصفة عامة وقد يقارن بين موقف الفلاسفة وموقف المتكلمين بهذا الصدد ، كالأستاذ أحمد أمين الذي يقول : « ان المتكلمين اعتقدوا قواعد الايمان ، وأقروا بصحتها وآمنوا بها ثم اتخذوا أدلتهم العقلية للبرهنة عليها . . أما الفلاسفة فهم يبحثون المسائل بحثا مجردا ويفرضون أن عقولهم خالية من مؤثرات ومن اعتقادات

(١) انظر مثلا الجويني : الشامل ٢/١ وما بعدها ، الجرجاني : شرح المواقف ٢٥/١ وما بعدها ، والآمدی : الأبكار ٢/١ وما بعدها ، والبغدادی : أصول الدين ٤ وما بعدها .

(٢) كالقاضي عبد الجبار في الجزء الخاص بالنظر والمعارف ، من المغنى (ج ١٢) ، وابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل ، وغيرهما .

(٣) انظر مثلا لكاتب هذه السطور (غاية المرام) رسالة ماجستير بمكتبة دار العلوم ٨٨/١ وما بعدها ، ورسالتى الدكتوراه : منهاج البحث في العقيدة للدكتور عماد خفاجى ، وأصول علم الكلام للدكتور يحيى فرغل — وكلاهما بكلية أصول الدين بالأزهر — القاهرة .

ثم يبدأون النظر منتظرين ما يؤدي اليه البرهان»^(١) ثم يؤيد ذلك بكلام ابن خلدون : «ان نظر الفيلسوف في الالهيات انما هو نظر في الوجود المطلق وما يقتضيه لذاته ، ونظر المتكلم في الوجود من حيث انه يدل على الموجد ، وبالجمله فموضوع علم الكلام عند أهله انما هو العقائد الايمانية بعد فرضها صحيحة من الشرع من حيث يمكن أن يستدل عليها بالأدلة العقلية»^(٢) . والواقع أن الدراسة المتأنية لتطور علم الكلام تؤكد هذه الحقيقة أيضا ، اذ تتراوح المدارس الكلامية في الجمله بين قطبي العقل والنقل ، وتتفاوت في مدى الاعتماد على كل منهما أو عليهما معا حسب طبيعة كل مدرسة وظروف تطورها كما قلنا ، غير أننا نود في هذا البحث أن ننقل من هذا التعميم ، فنحاول أن نلقى بعض الضوء — دون اغراق في التفاصيل الخاصة بكل فرقة — على مكانة كل من العقل والنقل في المناهج الكلامية ، وطبيعة العلاقة بينهما لدى أهم المدارس الكلامية ، وأن نناقش الأسس المنهجية التي في ضوئها تحددت هذه العلاقة بين النقل والعقل باعتبارهما مصدرين للاستدلال في علم الكلام ، وخاصة لدى متأخرى المتكلمين ، وأن نستشرف عهدا جديدا للفكر الكلامي يقوم على أسس منهجية جديدة تخالف ما انتهى اليه المتأخرون ، وان كانت أدنى في الحقيقة الى منطلقاته الأولى .

الدليل العقلي ومكانته في البحث الكلامي

(أ) النظر العقلي طريق للمعارف الاعتقادية :

يقرر أكثر المتكلمين — من متقدمين ومتأخرين — وخاصة الأشاعرة والمعتزلة أن الدليل العقلي مقبول في مسائل العقيدة الى جانب الدليل السمعي ، وأن المعارف الكلامية تستمد من العقل ومن النقل جميعا . وربما بالغ البعض منهم في الاعتماد على الدليل العقلي والتهوين من قيمة

(١) ضحى الاسلام ١٨/٣ .

(٢) السابق ، وقارن بالمقدمة ٤٦٦ .

الدليل النقلى أو تحديد مجاله فى المباحث الكلامية ، كما هو الشأن لدى أكثر المعتزلة والمتأخرين من الأشاعرة الاثنا عشرية • وسنورد الآن ما يدل على اعتداد المتكلمين بالدليل العقلى لنتبعه بموقفهم من الدليل النقلى ، ولكن حقيقة المسألة سوف تتضح على نحو أكثر عندما نعرض للعلاقة بين كل من الدليلين العقلى والنقلى بعد ذلك ، ونناقش الأسس التى قامت عليها هذه العلاقة لدى أبرز المدارس الكلامية •

(أ) فالمعتزلة على لسان شيخهم واصل بن عطاء الذى أسس المذهب يقولون ان : « الحق يعرف من وجوه أربعة : كتاب ناطق ، وخبر مجمع عليه ، وحجة عقل ، أو إجماع من الأمة ^(١) » ؛ كما يقرر أحد متأخريهم أن الدلائل أربعة : حجة العقل ، والكتاب ، والسنة ، والاجماع ^(٢) ؛ بل يعتمد البعض منهم الى المباهاة بأن شيخهم الأول هو الذى وضع أصل الاحتجاج بالاجماع والعقل زيادة على الاحتجاج بالكتاب والسنة ^(٣) •

(ب) أما الأشاعرة فهم منذ شيخهم الأول أبى الحسن يقررون « أن جملة الطرق التى تدرك بها العلوم تنحصر فى خمسة : العقل والكتاب والسنة والاجماع والقياس ^(٤) » •

ويقسم الآمدى — وهو أحد متأخريهم — العلوم الى بديهية ضرورية والى نظرية كسبية ، ويقول ان الثانية انما تستمد من الأولى بواسطة النظر العقلى الذى قد يبدأ بالشك لينتهى الى العلم أو المعرفة الجازمة القطعية اذا روعيت فيه القواعد السليمة للنظر ^(٥) •

(١) النشر : نشأة ٣/١ — ٤ •

(٢) عبد الجبار : شرح الأصول ، ٨٨ •

(٣) انظر ابن المرتضى : طبقات ٣٧ ، والغرابى : تاريخ الفرق ٨٦ •

(٤) الزركشى : البحر ٣١/١ •

(٥) انظر الآمدى : إبداء ٣/١ — ب •

(ب) وجوب النظر العقلى :

ولا يكتفى المعتزلة والأشاعرة — ومعهم أكثر المتكلمين — بالاعتداد بالدليل العقلى والاعتراف بصحة ما يدل عليه فى المسائل الاعتقادية ، بل يرون وجوب النظر والاستدلال العقلى على أصول العقيدة وعدم الاكتفاء بالتقليد فيها •• يقول الآمدى : « أجمع أكابر أصحابنا والمعتزلة وكثير من أهل الحق من المسلمين على أن النظر المؤدى الى معرفة الله — تعالى — واجب ، غير ان مدرك (أى طريق إدراك) وجوبه عندنا الشرع خلافا للمعتزلة فى قولهم : إن مدرك وجوبه العقل دون الشرع » (١) .

والخلاف حول طريق وجوب النظر : أعقلى هو أم شرعى يرجع الى الخلاف المبدئى بين الفريقين حول التحسين والتقبيح العقليين ؛ فقال المعتزلة بالوجوب العقلى أما الأشاعرة فذهبوا — لانكارهم التحسين والتقبيح العقليين — الى أن وجوب النظر العقلى مستفاد من الشرع ، واستدلوا على ذلك :

(أ) بالعديد من النصوص نحو قوله — تعالى — « قل انظروا ماذا فى السموات والأرض (٢) » وقوله — سبحانه — « إن فى خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولى الألباب (٣) » مما يدل بظاهره على وجوب النظر طلبا للمعرفة الاعتقادية .

(ب) بالاجماع ويشرح ذلك أحد الأشاعرة بقوله : أجمعت الأمة على وجوب معرفة الله — تعالى — ومعرفة الله لا تتم الا بالنظر ؛ اذ هى أمر غير بديهى ، وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب (٤) .

(١) السابق ١٤/١ — ب .

(٢) يونس / ١٠١ .

(٣) آل عمران / ١٩٠ .

(٤) الآمدى / أبكار ١/٢٥ — ب .

وقد تشدد بعض المتكلمين في إيجاب النظر العقلى في أمور العقيدة على كل مكلف ^(١) مما قد يبدو لونا من التعسف مع كثير من العوام غير القادرين على النظر العقلى ولكنهم موقنون بأصول الدين ، مما دعا بعضا آخر الى إنكار هذا الوجوب قائلين : « إنا لا نسلم أنه لا طريق الى معرفة الله — تعالى — إلا النظر والاستدلال ، بل أمكن حصولها بطريق آخر : اما بأن يخلق الله — تعالى — للمكلف العلم بذلك من غير واسطة ، واما بأن يخبره من لا يشك في صدقه كالمؤيد بالمعجزات القاطعة ، وإما بطريق السلوك والرياضة وتصفية النفس وتكميل جوهرها ، من غير احتياج الى دليل ولا تعليم ^(٢) » • ويتخذ فريق ثالث موقفا وسطا أقرب الى التسامح اذ يقول : « نحن إنما نقول بوجوب النظر في حق من لم يحصل له العلم بالله — تعالى — بغير النظر ، والا فمن حصلت له المعرفة به من غير نظر فالنظر في حقه غير واجب » ^(٣) •

ويتساءل المتكلمون القائلون بوجوب المعرفة الاستدلالية النظرية عن (أول واجب على المكلف) أهو المعرفة نفسها ، أم النظر الموصل اليها ، أم أول أجزاء النظر ، أم الشك الباعث على النظر ؟ والمقصود بالشك هنا الشك الارادى المنهجى أى القلق الداعى الى الشروع فى البحث للتحقق من جلية الأمر وازالة الشك فى أمور العقيدة ، واذن فلا محل لقول ابن حزم « والله ما سمع سامع قط بأدخل فى الكفر من قول من أوجب الشك فى الله تعالى وفى صحة النبوة فرضا على كل متعلم » ^(٤) • وعلى أى حال فان هؤلاء المتكلمين يجيبون عن هذا التساؤل بأن المقصود بالذات هو المعرفة بالله تعالى ، فان لم تتم الا بالنظر فقد يكون من الواجب على المكلف ارادة النظر لتحقيق ذلك ، فان مضى عليه وقت يمكنه النظر والتوصل الى المعرفة فى مثله من غير عذر فهو كافر والا فهو معذور

(١) انظر ابن حزم : الفصل ٣٥/٤ ، الامدى : أبكار ٢٧/١ ب — ٢٨ أ •

(٢) الأبكار ٢٦/١ أ •

كمن مات صيباً (١) « وقد أثار القول بصحة النظر العقلي ووجوبه على المكلفين اعتراضات أخرى ناقشها المتكلمون نعرض فيما يلي لبعضها :

(ج) - اعتراضات ضد النظر :

١ - يأتي بعض هذه الاعتراضات من خارج البيئة الإسلامية ، وهو قول طائفة هندية يسميها المتكلمون « السمنية » زعموا أنه لا يعلم شيء إلا من طريق الحواس الخمس ، وأبطلوا العلوم النظرية وزعموا أن المذاهب كلها باطلة (٢) .

٢ - واعتراض آخر من الخارج ينسبه المتكلمون الى السوفسطائية وهم فئات ثلاث « فإن منهم من ينكر حقائق الأشياء ويزعم أنها أوهام وخيالات باطلة وهم العنادية ، ومنهم من ينكر ثبوتها ويزعم أنها تابعة للاعتقادات حتى لو اعتقدنا الشيء جوهرًا فجوهر أو عرضًا فعرض .. وهم العندية ، ومنهم من ينكر العلم بثبوت شيء ولا ثبوته ويزعم أنه شاك وشاك في أنه شاك وهلم جرا وهم اللاأدرية (٣) » .

٣ - وهناك اعتراضات عديدة أخرى لطوائف من المسلمين كالحشوية وغيرهم؛ أهمها أن في كل عصر عوام لا يستطيعون النظر وقد قضى النبي (ص) بصحة إيمان أمثال هؤلاء دون مطالبتهم بالنظر أو الدليل ، ولم ينقل عن النبي (ص) وأصحابه الخوض في النظر في مسائل الاعتقاد ولو حدث لنقل إلينا كمسائل الفقه ، بل لقد أنكر النبي (ص) البحث في هذه المسائل مما يوجب الكف عن النظر والجدال فيها (٤) .

ويجيب البغدادي عن الاعتراض الأول بقوله : « .. يلزمهم على هذا

(١) الجويني : الشامل .

(٢) البغدادي : أصول ١٠ - ١١ ، الأمدي : غاية المرام : ١٣ .

(٣) التفਤازاني : شرح النسفية ٨٨ - ٩٢ .

(٤) الأمدي : إبكار ٢٧/١ ب .

القول ابطال مذهبهم ؛ لأن القول بأبطال المذاهب مذهب » [ثم يضيف :]
وقلنا لهم : بماذا عرفتم صحة مذهبكم ؟ فان قالوا : بالنظر والاستدلال
لزمهم اثبات النظر والاستدلال طريقا الى العلم بصحة شيء ما وهذا
خلاف قولهم ، وان قالوا : بالحس ، قيل لهم : ان العلم بالحس يشترك
في معرفته أهل الحواس السليمة فما بالناس لا نعرف صحة قولكم بحواسنا
فإن قالوا : إنكم قد عرفتم صحة قولنا بالحس لم ينفصلوا ممن
عكس عليهم هذه الدعوى .. واذا تعارض القولان بطلا ، وصح أن
الطريق الى العلم بصحة الأشياء إنما هو النظر والاستدلال .. (١) » •

أما الاعتراض الثانى وهو يشكك فى الحسيات والعقليات جميعا
فيتصدى له التفتازانى قائلا : « إنما نجزم بالضرورة بثبوت بعض الأشياء
بالعيان ، وبعضها بالبيان [أى الدليل العقلى ، ثم يضيف :] إنه لو لم
يتحقق نفى الأشياء فقد ثبتت ، وإن تحقق [والنفى حقيقة من الحقائق
لكونه نوعا من الحكم] فقد ثبت شيء من الحقائق ، فلم يصبح نفىها
على الاطلاق (٢) » •

أما الأفكار التى يتضمنها الاعتراض الثالث فيرد عليها الآمدى
الأشعرى بما خلاصته :

(أ) ان المعرفة الاستدلالية اجمالية وتفصيلية : فمن المتكلمين من
قال بأن الاجمالية واجبة على العوام وهى لا تشق عليهم ، أما التفصيلية
فهى فريضة العلماء ، ومنهم من قال ان المعرفة التفصيلية واجبة على كل
مكلف ولكن ان كان الاعتقاد صحيحا من غير دليل فصاحبه مؤمن عاص
بترك النظر الواجب ومنهم من اكتفى فى المعرفة بمجرد الاعتقاد الصحيح
وان لم يكن عن دليل وسماه علما (٣) • ومن هذا يتبين ان الأشاعرة

(١) البغدادي : أصول ١١ .

(٢) التفتازانى : شرح النسفية ٩٢ — ٩٣ .

(٣) الأبيكار ٢٧/١ ب .

يقولون بإيمان المقلد مادام صحيحا جازما وأن الحملة التي يشنها عليهم البعض — كابن حزم مثلا ^(١) — لأنهم يوجبون على الناس الاستدلال ويرفضون إيمان العوام مخالفين بذلك طريقة النبي (ص) هي حملة لا مبرر لها ، ولا ينبغي أن توجه إلا الى طائفة من المعتزلة ذهبوا — كما يقول الآمدي — « الى أن من لا يعرف الله بالدليل فهو كافر وأصحابنا مجمعون على خلافه ^(٢) » • وقد كان ابن تيمية أكثر دقة وانصافا اذ قال عن الأشاعرة : « انهم مع ايجابهم النظر يقولون بإيمان العامة » ^(٣) •

(ب) أما عدم النقل عن النبي وصحبه فيرجع — في نظر الآمدي — الى أنه لم يكن في زمانهم ما يدعو الى تحرير الأدلة وتدارسها على النحو المعروف « •• كما لم ينقل عنهم أنهم وضعوا كتباً في التفسير والحديث والجرح والتعديل والناسخ والمنسوخ والأحكام الفقهية مع الترتيب الخاص •• من أنهم أعلم الناس بأصولها وفروعها واليهم مرجعها وهم ينبوعها •• أما أن يكونوا جاهلين بأدلة هذه المسائل بمعرفة الله — تعالى — وصفاته مع صفاء أذهانهم ••• والكتاب والسنة مشحونان بأدلتها مع معرفة الآحاد منا لذلك — فهو بعيد لا يعتقده من له أدنى تحصيل ^(٤) » • وهذا قريب مما يقربه رشد من قبل « القرآن كله انما هو دعاء الى النظر والاعتبار وتنبيه على طرق النظر •• ^(٥) » وابن تيمية — من بعد — في أكثر كتبه وخاصة في رسالته (معارج الوصول في أن أصول الدين وفروعه بينها الرسول) وكتابه (نقض المنطق) ^(٦) •

(ج) أما الزعم بأن النبي (ص) أنكر على النظر العقلي فيرفضه

(١) الفصل ٣٥/٤ •

(٢) الأبيكار ٢٧/١ ب وقارن بالجام العوام للغزالي ص ٢١٧ •

(٣) الموافقة : درء لقارض ل ١٧٦ ١ •

(٤) الأبيكار ٢٧/١ — ب ٢٨ ب •

(٥) مناهج الأدلة ١٤٩ •

(٦) انظر ابن تيمية : معارج ٣ — ١٠ ، ونقض المنطق ص ٢٥ — ٤١ •

الآمدى بشدة ، لما ثبت من وجوب النظر بالنص والاجماع ، أما الآيات والأحاديث الواردة في النهى عن المجادلة في الدين فهي خاصة بما كان الدافع اليه الهوى أو جب الغلبة أو التشكيك في الحق ، وهذا التخصيص ضرورى - في نظره - حتى تتسق تلك النصوص مع النصوص الأخرى التى تحت على النظر وتثنى على أهله ^(١) . وهذه التفرقة بين المباح والمحرم من النظر والمجادلة في الدين نجدها عند النسفى لما تريدى من قبل ^(٢) وعند ابن تيمية من بعد ^(٣) .

(د) - الاعتداد بالعقل طابع عام للفكر الكلامى الاسلامى :

والذى نود أن نؤكد في ختام هذه الفقرة أن الاعتداد بالعقل والقبول بأحكامه في هذا المجال هو سمة المدارس الكلامية جميعا - عدا طوائف الحشوية من أدعياء السلفية والنصية ، وما هم من السلفية والالتزام الحقيقى بالنصوص في شئ - وليس أمرا قاصرا على المعتزلة والأشاعرة فحسب :

(أ) فالما تريدية ربما كانوا أكثر اعتدادا بالنظر العقلى من الأشاعرة ، حتى ليكادون يقتربون من موقف المعتزلة في التحسين والتقبيح ، يقول النسفى لما تريدى : « كل عاقل بالغ يجب عليه - بالعقل - أن يستدل بأن للعالم صانعا كما استدل عليه ابراهيم - صلوات الله عليه - وأصحاب الكهف - رضى الله عنهم ... ومن لم يبلغه الوحي لا يكون معذورا بخلاف ما قالت المتقشفة والاشعرية » ^(٤) وهو يقصد بالمتقشفة الحنابلة كما صرح به في موضع آخر ^(٥) . وقد لاحظ عدة من الباحثين وضوح الطابع

(١) الأبيكار ١/ ٢٩ .

(٢) النسفى : بحر الكلام ٤ .

(٣) انظر الهراس : ابن تيمية ٥٦ .

(٤) بحر الكلام ٥ ، ٦ .

(٥) السابق ص ١٤ .

العقلى فى المدرسة الماتريديّة (١) • ولا غرر فى ربيبة الفكر الحنفى فى الأصول والفروع •

(ب) أما السلف ومن له مزيد ارتباط بهم كالمحدثين والحنابلة والظاهرية فقد يظن بهم البعد عن استخدام العقل فى مسائل العقيدة والحق أنهم يعتمدون عليه وإن كانت وظيفته عندهم قد تختلف عنها عند غيرهم من المتكلمين ، فهم يعتمدون عليه فى اتخاذ المعجزة دليلاً على صحة الرسالة ، وقد مر بنا طرف من كلام الأئمة — وأبى حنيفة خاصة — ويروى السيوطى عن السمعانى فى كتابه (الانتظار لأهل الحديث) : « لا ننكر النظر قدر ما ورد به الكتاب والسنة لينال المؤمن بذلك زيادة اليقين وثلج الصدر وسكون القلب (٢) » • ويقول ابن الجوزى الحنبلى « ان أعظم النعم على الانسان العقل ، لأنه الاله فى معرفة الاله ، والسبب الذى يتوصل به الى تصديق الرسل (٣) » • وقد أشرنا آنفاً الى موقف ابن تيمية من أدعياء السلفية الذين يحتجون فقط بالقرآن من حيث اخباره بالعقائد لا من جهة اثباته لها بالبراهين العقلية مع احتوائه على كل ذلك ، وهو قريب مما يقرره أبو يعلى (٤) ، والشاطبى (٥) ، وابن حزم (٦) •

(ج) أما فى المجال الشيعى فان الاسماعيلية — برغم نظريتهم فى

(١) انظر محمود قاسم : مقدمته لمناهج الادلة ١٢٠ — ١٢٦ ، وجود تقدير : العقيدة والشريعة ١١١ ، والعقيدة الماتريديّة — رسالة ماجستير بمكتبة كلية دار العلوم •

(٢) السيوطى : صون المنطق ١٧١ •

(٣) أبو يعلى : المعتمد ٢٥ ، ٤١ •

(٤) الاعتصام : ٣٨/١ •

(٥) الفصل ١٠٩/٥ •

(٦) انظر الطوسى : تلخيص المحصل ٢٥ — ٢٦ ، الفزالى : قسطاس ٦١ — ٨٠ •

التعليم الباطنى — لم ينكروا نظريا أن للعقل دورا ما ^(١) ، وأطلقوا عمليا عنان الفكر لفلاسفتهم ودعاتهم حتى انتهى بهم الأمر الى التحرر من كل قيود النص الدينى ونسخة تمامها كما سلفت الإشارة ، وكان للزيدية منذ نشأتهم مزيد ارتباط بالاعتزال أما الاثنا عشرية فقد انتهوا أيضا الى تبنى منهج المعتزلة فى التفكير الكلامى وان خالفوهم فى بعض النتائج أو المواقف كما يقرر ذلك الطسى وهو أعظم متكلميهم المتأخرين فى التجريد وغيره من كتبه ^(٢) .

(د) كما أن من شارك فى البحث الكلامى من الصوفية — أصحاب منهج الكشف والرياضة الروحية — كالغزالى والقشيرى والمحاسبى ^(٣) ، وقد أعلوا من قيمة العقل ومعارفه وللأخير من هؤلاء دور وارد فى هذا الصدد ^(٤) ، على أن موقف الصوفية بعامة من العقل قد بدأ يأخذ وضعاً جديداً فى الدراسات الحديثة .

وهكذا يتبين أن الأخذ بأدلة العقل أمر تلتقى عليه المدارس الكلامية جميعا ولم يكذب يخرج على هذا الاجماع الا الحشوية الذين يرد عليهم الأمدى الأشعرى بقوله : « اما قول الحشوية : انه لا طريق الى العام واستدراك مطلوب من المطلوبات الا بالكتاب والسنة ففى غاية البطلان فانا لو قدرنا عدم ورود السمع والادلة لقد كنا نعلم وجود الرب تعالى وحدوث العالم وما يتعلق بأحكام الجواهر والأعراض وغير ذلك من المسائل العقلية ، وليس مدرك ذلك كله غير الأدلة العقلية ، وأيضا فيقال لهم : فهل عرفتم ان هذا كتاب وسنة رسوله ؟ فان قالوا : عرفناه به كان

(١) انظر التجريد ١٠ ب وقواعد العقائد ١١ وما بعدها .

(٢) انظر قاسم : دراسات ١٦٣ .

(٣) انظر السلمى : طبقات ٤١/٢ — ٤٢ .

(٤) انظر الشرقاوى : موقف الصوفية من العقل رسالة ماجستير بمكتبة كلية دار العلوم .

دورا ، وان قالوا : عرفناه بغيره فهو المطلوب ^(١) » • وهذا يشبه الى حد كبير رد ابن رشد عليهم في مناهج الأدلة ^(٢) ، وقد سبق للقاضي عبد الجبار وأن رد عليهم بقريب من ذلك في المغنى ^(٣) وغيره ^(٤) •

بيد أن الفكر الكلامي لا يقوم على العقل وحده ، وإنما هو دائما يتردد بين قطبي العقل والنقل ، وان تفاوت اقترابا وبعدا من كل منهما ، فماذا عن الدليل السمعي أو النقلى في مناهج التفكير الكلامي ؟ هذا ما سنجيب عليه في الفقرة التالية •

٢ — حجية الدليل النقلى وعلاقته بأدليل العقلى

(أ) — موقف المعتزلة الأوائل من الدليل النقلى :

لم يكن المعتزلة هم أول المشتغلين بمسائل العقيدة في البيئة الاسلامية ولا كانوا منفردين بعد ذلك بالنظر فيها ، فقد سبقهم وعاصروهم العديد من أئمة السلف كالحسن البصرى وجعفر الصادق وأبى حنيفة والثورى وغيرهم ، وقد استند هؤلاء الأئمة في بيان الأحكام الاعتقادية على الكتاب والسنة أولا ثم على العقل والرأى بعد ذلك أى على كل من الدليل النقلى والدليل العقلى معا مع الاعتداد أساسا بالأول منهما •

ولما جاء المعتزلة رفعوا من مكانة العقل وكادوا يسوون بينه وبين النص تماما كما يستفاد من كلام شيخهم واصل ^(٥) ، ومازالت هذه النزعة العقلية لديهم تنمو وتتزايد حتى جعلوا للدليل العقلى في ميدان

(١) الأبكار ٢١٧/٢ ب •

(٢) مناهج الادلة ١٣٤ — ١٣٥ •

(٣) المغنى ٥٠٦/١١ •

(٤) انظر شرح الاصول الخمسة ٦٠ — ٧٥ •

(٥) راجع ما سبق في ص

الكلام منزلة قد تعلو على منزلة الدليل السمعى وان ظلوا يعتمدون عليهما معا مع تحديد المجال الذى يقبل فيه كل منهما •

ويشمل الدليل السمعى عند المعتزلة ثلاثة أمور : القرآن ، والاجماع ، والخبر المجمع عليه أى المتواتر أو المشهور كما قد يفهم من كلام واصل بن عطاء ^(١) :

(أ) فأما القرآن فانهم جميعا يعتمدون عليه بطبيعة الحال ، ولكن اسرافهم فى استخدام سلاح « التأويل » يدعوهم الى مخالفة ظواهر النصوص القرآنية غالبا بحجة التنزيه ، ومن نماذج ذلك انكارهم « الرؤية » وسائر الصفات الخبرية كاليد والاستواء ونحوها وصرفهم اياها الى معان أخرى •

(ب) وأما الاجماع فقد شكك النظام فى وقوعه وفى حجيته وجوز اجماع الأمة على الباطل ^(٢) •

(ج) وأما الأحاديث فيبدون واصلا لم يقبل الا المتواتر أو المشهور من الأخبار ، ثم جاء عمرو بن عبيد فشكك فى الرواية والرواة ^(٤) حتى خالف شيخه ، ومال أبو الهذيل الى أن المتواتر حجة أما المشهور وخبر الواحد فلا يفيضان العلم ^(٥) وينسب الى النظام أنه رفض حجة المتواتر أيضا ^(٦) •

ولكن من الانصاف أن نشير هنا الى أن هذه النزعة الاعتزالية

(١) أنظر عماد خفاجى : مناهج التفكير ٢٥ وما بعدها •

(٢) البغدادى : الفرق ١٢٩ ، أبو ريدة : النظام ١٩ •

(٣) أنظر النشار : نشأة ٤٣٩/١ •

(٤) البغدادى : الفرق ١٠٩ — ١١٠ •

(٥) الفرق ١٢٥ ، خفاجى : مناهج ٢٦ •

(٦) أنظر ابن قتيبة : تأويل مختلف الحديث ٢٤ وما بعدها ، أحمد أمين : نجر ١٢٦/٣ •

ازاء الدليل السمعى وخاصة منه « الأحاديث » والتي بلغت أوجها فيما يبدو على يد النظام^(١) قد مالت الى الاعتدال بعد ذلك — ولو من الناحية النظرية — وخاصة على يد القاضى عبد الجبار وتلاميذه الذين حاولوا العودة الى الاعتداد بالدلائل الأربعة التى قبلها شيخهم الأول « حجة العقل » والكتاب والسنة ، والاجماع^(٢) غير ان الفكرة التى انتهى اليها التفكير المنهجى عند المعتزلة والتى يمكن أن نسميها فكرة الدور قد قصت من الناحية العملية على هذا التوازن الطارئ بين العقل والنقل عند المعتزلة .

(ب) — فكرة الدور وآثارها المنهجية :

هذه الفكرة تقوم على أن العقل أصل للشرع ومن ثم فلا يصح الاستدلال بدليل سمعى على أية مسألة من المسائل الكلامية المتعلقة بوجود الله تعالى وصفاته وكل ما تتوقف عليه صحة النبوة ، وإلا صار الأصل فرعاً وذلك دور باطل ومتناقض . والنتيجة اللازمة لذلك ألا يقبل الدليل السمعى فى أمهات مسائل « العدل والتوحيد » وأن يقتصر مجاله على السمعيات التى لا مجال للعقل فيها وعلى المسائل التى لا يتوقف عليها ثبوت صحة النبوة^(٣) .

وبيان ذلك — فى منطق المعتزلة — أن قمة الدليل السمعى وهو القرآن الكريم لا يمكن الاستدلال به على ما يدل عليه من معان الا بعد معرفة أن قائله صادق فى أخباره وأنه تعالى لا يجرى المعجزة على أيدي الكذابين ، وذلك متوقف على معرفة كونه عدلاً حكيماً لا يفعل القبيح . وذلك بدوره متوقف على معرفة كونه عالماً بقبح القبائح وأنه مستغن عنها^(٤) ، فلو استدللنا على هذه الأصول الاعتقادية بالنص الذى

(١) لبـد الجبار : شرح الأصول ٨٨ .

(٢) أنظر عبد الجبار : المغنى ٢٦/١٥ — ٢٩ ، ١٢٨ — ١٣٢ .

(٣) أنظر عبد الجبار : المغنى ٢٦/١٥ — ٢٩ ، ١٢٨ — ١٣٢ .

(٤) عبد الجبار : متشابه القرآن ٣٠/١ — ٣١ .

يتوقف اثباته وكونه حجة على ثبوتها لكان ذلك دورا ، لتوقف كل منهما على الآخر .. ولهذا السبب نفسه فانه لا يجوز الاستدلال بالسنة والاجماع على مسائل العدل والتوحيد ^(١) .. يقول القاضي عبد الجبار : « .. قد بينا من قبل أنه (أى الدليل السمعى) لا يدل على ما لو لا العلم به لما علم كونه دلالة ، لان ذلك يوجب كون الفرع دالا على أصله ، وذلك يتناقض : ... فل هذه العلة لا يجوز أن يدل الخطاب على التوحيد والعدل ومقدماتهما لأننا لا نعلمه دلالة الا بعد ، لعلم بجميع ذلك ^(٢) » •

وهكذا قسم المعتزلة مسائل علم الكلام ثلاثة أقسام :

١ — المسائل الأساسية التى تتوقف عليها صحة النبوة — من أصول النظر أو الالهية أى مسائل العدل والتوحيد — فهذه لا يقبل فيها الا دليل العقل وحده •

٢ — مسائل السمعيات التى لا مجال للعقل فيها كمقادير الثواب والعقاب وأحوالهما فهو لا يقبل فيها الا دليل السمع وحده •

٣ — ما خرج عن الأمرين السابقين كبعض الكمالات الالهية التى لا تتوقف عليها صحة النبوة — فيقبل فيها الدليلان معا ^(٣) •

وقد سادت فكرة الدور أو ساط الفكر الاعتزالى ، ويرى بعض الباحثين أنها كانت مرعية بينهم حتى قبل أن تصاغ على هذا النحو المحدد ^(٤) • ولكن الأغرب من ذلك أنها تسربت الى أكثر المدارس الكلامية الأخرى ، ومنها المدرسة الاشعرية •

(١) السابق ص ٣٣ ، وشرح الأصول ٨٨ ، ١٩٤ •

(٢) عبد الجبار : المغنى ٩٣/١٧ — ٩٤ •

(٣) أنظر أبو الحسن البصرى : المعتمد ٨٨٦/٢ — ٨٨٧ •

(٤) عماد خنجاى : مناهج ٣٢ •

(ج) — موقف الأشاعرة من الدليل النقلى وتطوره :

يعرف الأشاعرة الدليل السمعى بما يقرب من كلام المعتزلة : « الدليل المسمعى فى العرف هو الدليل اللفظى المسموع ، وفى عرف الفقهاء هو الدليل الشرعى وهو عندهم منقسم الى الكتاب والسنة واجماع الأمة والقياس والاستدلال .. وأما فى عرف المتكلمين فأنهم اذا أطلقوا الدليل المسمعى فلا يريدون به غير الكتاب والسنة واجماع الأمة ^(١) » .

أما موقفهم من هذا الدليل فقد مر بمراحل مختلفة : اذ بدأوا أول الامر محتفظين بضرب من التوازن بين العقل والنقل أيام الاشعرى والباقلانى ، ثم أخذت كفة العقل ترجح على حساب النقل حين تسربت فكرة « الدور » منذ الجوينى ومن جاءوا بعده ، الى أن بلغ هذا الاتجاه ذروته على يد الرازى فزاد على ما قرره المعتزلة من الدور فكرة « المعارض العقلى » .. وبيان فيما يلي :

لقد أثرت ، من قبل ، الى أن المذهب الاشعرى قام منذ البداية على دعائمين من العقل والنقل ولا غرو فقد ظل الشيخ أبو الحسن الأشعرى متعزليا نصف عمره ، ثم تحول الى مذهب أهل السنة والجماعة ، ولكنه اختار — أو هكذا قضت طبيعة الأمور — أقرب مدارسهم الى المنهج العقلى وهى مدرسة ابن كلاب التى ترى استحسان الخوض فى علم الكلام ، وأيد ما كان عليه النبى (ص) وأصحابه بالأدلة العقلية ^(٢) ولقد وقف مؤرخو الفكر يتساءلون ازاء كتابى « الابانة ، واللمع » للأشعرى ، فالأول نقلى الى حد كبير والآخر عقلى أكثر منه نقليا ^(٣) ، ويبدو لى أن الرجل كان همه فى الكتاب الأول موجهها الى تحديد

(١) الامدى : الابكار ٢/٢١٥ ب — ١٢١٦ .

(٢) أنظر بغية المرتاد لابن تيمية ص ١٠٧ ونشأة الفكر د . النشار ٣٠٣/١ وما بعدها .

(٣) أنظر فى ذلك مقدمة كتاب للسمع تحقيق د . غرابة .

مواقفه الجديدة ازاء خصوم اليوم وأصحاب الامس أى المعتزلة ، بينما كان يهدف فى الكتاب الثانى الى تأييد مواقفه تلك بما انقذ له من أدلة ، ومن ثم غلب عليه الطابع العقلى ، وأيا ما كان الأمر فالمهم هو امتزاج النزعة العقلية والنقلية فى التفكير الأشعرى منذ بدايته « وهو ما يؤكده الأشاعرة فيما بعد كابن عساكر ^(١) ، والغزالي ^(٢) ، والجوينى الذى يدافع عن شيخه الأشعرى فى استناده الى أدلة الشرع والعقل معا فى مسائل الكلام كلها كمسألة وجود الله وغيرها ^(٣) وغير الأشاعرة كابن تيمية ^(٤) وابن القيم ^(٥) .

ويبدو أن هذا المزيج المتعادل من النقل والعقل كان سائدا حتى الباقلانى ، وقد رد الباقلانى فى كتابه اعجاز القرآن « على من زعم أن اثبات وحدانية الله تعالى مما لا سبيل اليه الا من جهة العقل لأن القرآن كلام الله عز وجل ولا يصح أن يعلم الكلام حتى يعلم المتكلم أولا ^(٦) » بأنه اذا ثبت اعجاز القرآن وأنه لا يقدر على مثله الا الله — تعالى — ثبت صدق الرسول وعندئذ يكون كل ما يتضمنه القرآن صدقا واجب الاتباع ^(٧) ومعنى ذلك أن الباقلانى رفض الأساس الذى قامت عليه فكرة الدور وحده وما يدرك بالسمع وحده وما يدرك بهما معا — ويرتب على ذلك « (وجود البارى ، وحياته ، وأن له كلاما يثبت به سمع • فأما من أحاط بكلام صدق ونظر بعده فى جواز الرؤية وفى خلق الأفعال وأحكام القدرة مما يقع فى هذا الفن بعد ثبوت مستند السمعية فلا

-
- (١) أنظر تبين كذب المفترى ٣٩٧ — ٤٠٠ .
 - (٢) أنظر فاتحة كتاب الاقتصاد ص ٢ ، ٣ .
 - (٣) أنظر الشامل ١٦٦/١ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ .
 - (٤) أنظر شرح العقيدة الأصفهانية ص ٧ وبغية المراد ص ١٠٧ وفتاوى ابن تيمية ٢٤٦/٥ .
 - (٥) أنظر اجتماع الجيوش الاسلامية ص ١٤٦ ، ١٤٧ .
 - (٦) اعجاز القرآن الباقلانى ج ١ ص ٢٢ .
 - (٧) نفس المصدر والصفحة .

يمنع اشتراك العقل فيه ^(١) . وهذه هي نظرية الدور كما نجد لها عند المعتزلة تماما .

وكان الغزالي مع نزوعه الى السلفية وعزوفه عن الكلام ^(٢) امتدادا لشيخه الجويني ، اذ يقول : « أمر الظواهر هين ، فان تأويلها ممكن . والبرهان القاطع لا يدرأ بالظواهر بل يسلط على تأويل الظواهر ، كما في ظواهر الآيات المتشابهات في حق الله تعالى ^(٣) » كما نجد عنده نفس التقسيم الثلاثي المشار اليه وفكرة الدور أيضا ، يقول في الاقتصاد : « أن ما لا يعلم بالضرورة ينقسم الى ما يعلم بدليل العقل بالشرع دون العقل والى ما يعلم بهما ، أما المعلوم بدليل العقل دون الشرع فهو حدوث العالم ووجود المحدث وقدرته وعلمه وأرادته ، فان كل ذلك ما لم يثبت لم يثبت بالشرع ، اذ الشرع ينبى على الكلام فما لم يثبت الكلام النفسى لم يثبت الشرع ^(٤) ... » .

ومن بعد الغزالي نجد أن المنهج العقلى قد غلب على الكلام كله ، كما يلاحظ ذلك أستاذنا الدكتور النشار ويمثل له بقول الشهرستاني (ت ٥٤٨) : « كل ما هو معقول ويتوصل اليه بالنظر والاستدلال فهو من الأصول ، وكل ما هو مظنون ويتوصل اليه بالقياس والاجتهاد فهو من الفروع ^(٥) » الذى يقول قبل ذلك « والأصول موضوع علم الكلام والفروع موضوع علم الفقه » .

فلما جاء الرازى قرر نفس الأفكار بالاضافة الى مزيد من التشكيك

-
- (١) الجيوش أمام الحربين ص ١٤٤ .
 (٢) أنظر الغزالي الجام العوام ص ٥ ودراسات في الفلسفة الاسلامية لتاسم ص ١٧٢ وما بعدها .
 (٣) الغزالي : معارج القدس ٩٢ ، ويؤكد نفس المعنى في الجام العوام — ضمن القصور العوالى ص ٢٣٩ — ٢٤٠ .
 (٤) الاقتصاد ص ١٢١ .
 (٥) نشأة الفكر للدكتور النشار ٤٦٢/١ وأنظر الملل والنحل — بها من الفصل ٥١/١ .

في الدليل السمعي من نواح عشر أحدها فكرة « المعارض العقلي المحتمل »
التي اخترعها ^(١) هنا بنص عن « المحصل » (الدليل اللفظي لا يفيد اليقين
الا عند تيقن أمور عشرة ، عصمة رواية مفردات تلك الألفاظ وأعرابها ،
وتصريفها ، وعدم الاشتراك والمجاز ، والنقل ، والتخصيص بالأشخاص
والأزمنة ، وعدم الاضمار ، والتأخير والتقديم ، وعدم المعارض العقلي
الذي لو كان لرجح عليه اذ ترجيح النقل على العقل يقتضى القدح في
العقل المستلزم « للقدح في النقل لافتقاره اليه ، واذا كان المنتج ظنيا
فما بالك بالنتيجة ^(٢) » ثم يقول : « النقليات بأسرها مستندة الى صدق
الرسول فكل ما يتوقف العلم بصدق الرسول على العلم به لا يمكن اثباته
بالنقل والالزام بالدور ، أما الذي لا يكون كذلك فكل ما كان خبرا بوقوع
ما لا يجب عقلا وقوعه كان الطريق اليه النقل ليس الا .. والخارج عن
القسمين يمكن اثباته بهما معا ^(٣) » . وقد تابع الامدى (ت ٦٣١) الرازي
فيما ذكر الا أنه يقرر أن الدليل السمعي قد يعيد القطع اذا ما صاحبته
قرائن تحدد معناه وتقطع بصحة روايته ^(٤) . ولعل هذا هو ما غلب
على متأخري الأشاعرة بعد ذلك .

وهكذا نجد أن الفكر الأشعري قد انتهى في تطوره فن الناحية
المنهجية الى :

(أ) أن العقل أصل للشرع ومن ثم فلا يصح الاستدلال على
المسائل الكلامية المتعلقة بوجود الله وصفاته وكل ما تتوقف عليه صحة
النبوة بالدليل السمعي والاصرار الأصل فرعا وهو دور متناقض . كما
هو الأمر عند المعتزلة تماما .

(١) أنظر فخر الدين الرازي وآراؤه ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(٢) المحصل ص ٣١ .

(٣) نفس المصدر والصفحة .

(٤) أنظر الامدى : إيكار ، ٢١٧ ب .

(ب) ان دلالة النصوص الشرعية على معانيها ظنية في الغالب بحكم طبيعة اللغة ، كما أن كثيرا من هذه النصوص كأغلب الأحاديث النبوية منقولة بطريق ظني أيضا ومن ثم فهي لا تقوى على معارضة الدلالة العقلية القطعية ، ولذا وجب تأويل النصوص الموهمة للتشبيه .

(د) أثر فكرة الدور خارج نطاق الأشاعرة :

ان الاختلاط والاتفاق بين الكلام الزيدى والكلام الاعتزالي لا يكاد يحتاج الى دليل . أما المتأخرون مل الشيعة الاثنا عشرية فانهم عندما ما تبنوا منهج المعتزلة والكثير من مواقفهم التي لا تتعارض مع أصولهم الأمامية — أخذوا عنهم هذا المبدأ المنهجي الأساسى ، يقولوا الطوسى (ت ٦٧٢ هـ) فى « تجريد الاعتقاد » وملزوم العلم دليل ، والظن أمارة . وبسائطة عقلية ومركبة لاستحالة الدور . وقد يفيد اللفظى القطع ، ويجب تأويله عند النصوص (١) .

ورأيه هذا قريب من رأى الأمدى الذى ذكرناه آنفا ، وقد أكد رؤية فى العلاقة بين الدليلين السمعى والعقلى ووخذ بالتقسيم الثلاثى لمسائل علم الكلام فى تلخيصه للمحصل (٢) .

ولكن الشئ الغريب حقا أن نجد هذه الفكرة فكرة الدور « تتسرب الى واحدة من أكثر المدارس الكلامية محافظة وأعنى بها المدرسة الحنبلية » فنجد متكلمها بارزا من متكلميهم يقرر هذه الفكرة بما يترتب عليها من تقسيم ثلاثى للمسائل الكلامية ، ولكن من الانصاف أن نقول : انه عمليا لم يتأثر كثيرا بهذا المبدأ الاعتزالي (٣) .

ونظرا لخطورة هذه الفكرة ، وأثرها البالغ على التفكير المنهجي لدى

(١) الطوسى : تجريد ١٣١ .

(٢) الطوسى : تلخيص المحصل ٣٢ .

(٣) أبو يعلى : المعتمد ٢٥ ، ٤١ — ٤٢ .

المتكلمين نظريا وعمليا ، ولما عساه يكون لها من نفوذ حتى الوقت الحاضر في الأوساط التقليدية يكون من المناسب أن نناقشها في هدوء معتمدين الى حد كبير على فكر الامام ابن تيمية وعلى أفكار بعض من تأثر بها من المتكلمين أنفسهم وعلى ما قد يعن لنا من ملاحظات .

٣ - نقد هذا الموقف المنهجي لتأخرى المتكلمين :

نجد من العرض السابق أن التوازن الدقيق ، الذي كان المتكلمون الأوائل يفخرون باقامته بين العقل والنقل قد أصابه الاهتزاز ، ورجحت كفة العقل في المسائل الكلامية — وخاصة لدى الرازي والامدى — الى حد كبير حتى كادت تعصف بالدليل النقلى تماما . ولقد كان هذا مفهوما في نطاق المذهب الاعتزالي الذي يقول بالتحسين والتقييح ، ويرى وجوب النظر بالعقل ولو لم يرد شرع ، أما عند الأشاعرة الذين يرفضون التحسين والتقييح العقليين فيرون أن النظر غير واجب لولا الشرع فانه يبدو غير مفهوم ، ولذا نجد ابن تيمية يقول في مناقشة أشعرى متأخر : « .. فأى اتباع السمع والشرع اذا لم يثبت شيء من صفات الله بالشرع بل وجوده كعدمه فيما أثبتوه ونفوه من الصفات ؟ فأئمتهم كانوا يثبتون الصفات بالسمع وبالعقل أو بالسمع ويجعلون العقل مؤكدا في الفهم .. فأين اتباعهم للسمع والشرع ، وقد عزاه عن الحكم والاحتجاج به والاستدلال به (١) ؟ » . وهذا التطور المنهجي هو الذي دعا ابن تيمية الى تأليف كتابه (الموافقة) أو درء تعارض العقل والنقل لنقد طريقة الرازي والامدى ومن تبعهما في تقديم العقل على النقل (٢) ، وسأشير فيما يلي الى بعض ما ورد في هذا الكتاب ، ويمكن تلخيص الأسس التي بنى عليها هؤلاء الأشاعرة موقفهم من الدليل السمعى في أربعة أمور هي :

(١) فتاوى ابن تيمية ٢٤٦/٥ .
(٢) انظر الموافقة ٨/١ وما بعدها .

- ١ — كون الأدلة السمعية — أو بعضها — ظنية الثبوت فلا يستدل بها على القطعيات •
 - ٢ — كونها ظنية الدلالة لعدة أسباب ترجح في الجملة الى طبيعة اللغة العربية •
 - ٣ — فكرة الدور التي ترى في الاستدلال بها على أصول العقائد ضربا من التناقض ، حيث لم تثبت صحة النبوة بعد •
 - ٤ — ان في قبول الدلالة السمعية عند تعارضها مع العقل تقديم للفرع على أصله ، اذ العقل أصل الشرع ولا ينبغي تقديم الفرع على أصله •
- وسنناقشها جميعا فيما يلي :

١ — مسألة ظنية الثبوت :

مر بنا أن الدليل السمعي عند المتكلمين هو الكتاب والسنة والاجماع •
(أ) فأما بالنسبة للكتاب فتواتره ثابت جملة وتفصيلا ، الا ما شذ من وجوه القراءات ، ومجمع عليه من المسلمين ، كما أوضح ذلك الامدى في (الأحكام ^(١)) ، وأكثر المسائل الكلامية ودلائلها فيه كما سبق نقله عن الغزالي وابن رشد وابن تيمية فماذا يمنع من الاستناد الى آياته من هذه الناحية — وكلها قطعية الثبوت ؟

(ب) وأما الحديث فقد رفض الأمدى استدلال الأصحاب به في مسألة (الكلام) ووصفه بأنه غير مرتفع عن مرتبة الظنون ، مع أنه يقرر بنفسه — في الأحكام — ان منه المتواتر الذي (اتفق الكل على أنه مفيد

(١) انظر الأحكام في أصول الأحكام ١/١٤٧ — ١٥٢ •

للعلم •• وأن العلم الحاصل عنه ضرورى ^(١) * « وكذا خبر الواحد اذا احتقت به القرائن » ^(٢) ، ونجد قريبا من هذه الفكرة عند الطوسى الاثنا عشرى ^(٣) ، وهذه نظرة علمية دقيقة فان من الأخبار التى لم تبلغ درجة التواتر ما ينقدح فى ذهن النقاد من العلماء صحتها على وجه يقرب من اليقين ^(٤) ، وكان أخرى بالامدى أن يلتزم بها بدلا من أن يرد الأحاديث التى تثبت كلام الله ، ويصفها جملة بأنها لا تفيد الا الظن والتخمين ، وأين هذا مما يقوله الأشعرى فى الابانة : « وجملة قولنا أنا نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله وبما جاءوا به من عند الله ، وما رواه الثقات عن رسول (ص) لا نرد من ذلك شيئا ^(٥) » ؟ وان كان من الواجب أن نذكر هنا أن الامدى يعتمد على الأحاديث فى باب السمعيات متى صحت ولو لم تبلغ درجة التواتر ، كما فعل فى (غاية المرام) فى مسألة الشفاعة والصراط وعذاب القبر ونحوها ^(٦) .

(ج) اما الاجماع فان بعض أنصار فكرة الدور كالامدى يصرح باعتباره حجة فى مسائل العقيدة « وأما التوحيد فلا نسلم أن الاجماع فيه ليس بحجة ^(٧) •• » وهو يدافع عن الاجماع وامكان وقوعه ولو لم يكن له مستند من النص ^(٨) وقد قال الحنابلة والظاهرية وأهل الحديث يكون الاجماع دليلا فى مسائل العقيدة ^(٩) ، ومع ندرة وقوع الاجماع فانه عند تحقيقه قلما يخفى بل يتوافر الكثيرون على نقله ، مما قد يبلغ به درجة التواتر ، أو الاستفاضة التى تطمئن لها نفوس العلماء كما سبق — واذن

(١) المصدر السابق ١٨/٢ .

(٢) الابكار ٢١٧/٢ ١ .

(٣) أنظر الطوسى : التجريد ١٦٤ ، ٢٠١ ، ٢١٠ .

(٤) أنظر الباعث الحثيث الى مصطلح الحديث ص ٣٠ .

(٥) الابانة ص ٨ .

(٦) أنظر ٢٨٢ — ٢٨٩ من غاية المرام .

(٧) الاحكام ٣٠٢/١ .

(٨) الاحكام ٣٧٥/١ .

(٩) أنظر الموافقة لابن تيمية ١٨٠/٢ والواسطية له أيضا ص ١٦ .

فلا يمكن المجازفة بوصف الأدلة السمعية بكونها ظنية الثبوت أو الاعراض عنها بسبب هذه الشبهة •

٢ — مسألة ظنية الدلالة :

وأما كونها ظنية الدلالة بسبب نقل معانى مفرداتها وصيغها بطريق أحادى وبسبب مرونة النحو والتصریف والنظم البيانى تقديما ، وتأخيرا ، ومجازا ، وحذفا ، ونحو ذلك فسنناقش أهم تلك الأفكار :

(أ) أما ما قيل بشأن مفردات اللغة ومعانيها وأنه أحادى فغير مسلم على إطلاقه ، وقد قال الامدى (فى الأحكام) بشأن نقل اللغات : (وأما طرق معرفتها لنا فاعلم أن ما كان منها معلوما بحيث لا يتشكك فيه فنعلم أن مدرك ذلك هو التواتر القاطع ، وما لم يكن معلوما لنا ، ولا توافر فيه فطريق تحصيل الظن به انما هو أخبار الآحاد • ولعل الأكثر انما هو الأول ^(١) وقد نقل السيوطى فى المزهرة هذا الرأى ونسبه الى الرازى والامدى (قال الامام فخر الدين الرازى والامدى : وأن اللفظ القرآنى من الأول أى المتواتر ^(٢) • واذن فلا يحق لهما وصف الأدلة السمعية بكونها ظنية — لأن نقلها أحادى هكذا على وجه الاجمال •

(ب) أما المجاز ونحوه من ضروب التصرفات اللغوية فهى وسائل للإبانة عن الغرض والمدلول وقد عرض الامدى فى (الأحكام) أيضا لمسألة المجاز ورد على نفاة وقوعه فى القرآن من الظاهرية والشيعة لتوهمهم أنه كذب وأنه من ركيك الكلام — بأن المجاز ليس كذبا ، لأن القرينة تدل على أن المراد المعنى المجازى لا الحقيقى ، وأنه ليس من ركيك الكلام ، بل ربما كان المجاز أفصح وأقرب الى تحصيل مقاصد المتكلم

(١) الأحكام ٧٥/١ •

(٢) المزهرة ٥٧/١ ، وانظره أيضا ص ٣٨ ، ٤٢ •

البليغ من الحقيقة (١) • ويمكن أن نقيس على ذلك سائر الوجوه الأخرى التي ذكرها • على أن القرآن — وهو منبع العقائد الدينية — قد احتوى على نوعين من الآيات : المحكمات والمتشابهات ، وأوجب رد الثانية إلى الأولى ، فقوله تعالى (والسماء بنيناها بأيد وانا لموسعون) (٢) لا يفهم إلا في ضوء الآية الأخرى (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) (٣) وهذا ما بينه الامدى نفسه في الاحكام (٤) • والقرآن لا يعبر بالمدلولات اللغوية وحدها بل الأحاديث الثابتة وافهام السلف من الصحابة والتابعين الذين هم أقدر على فهم المراد مما نقله علماء التفسير وحمله الآثار (٥) ولذا لم يسع الجوينى — وهو أحد المتأثرين بتلك الفكرة — الا أن يقول في (الشامل) : والظواهر التي هي عرضة التأويل لا يسوغ الاستدلال بها في القطعيات •• ولكن لو استدلت بها وقرنت استدلالك بها باجماع الأمة على أنها غير مؤولة ، بل هي محمولة على ظواهرها فيحسن الاستدلال ، على هذا الوجه ، بظواهر الكتاب (٦) وقد ذكر ابن تيمية أنه ألف كتابا خاصا لرد فكرة (ظنية الدلالة) — كما ألف (الموافقة) للرد على فكرة الدور المعارض العقلى — بقول : « ••• وقد دفعنا القول على ظنية نقل اللغة والنحو التعريف ونفى المجاز والاضمار والتخصيص والاشتراك والنقل والمعارض العقلى للسمع ، وقد كنا صنفنا في فساد هذا الكلام مصنفا قديما من نحو ثلاثين سنة وقد ذكرنا طرفا من بيان فسادة في الكلام على المحصل ، فذاك كلام في تقرير الأدلة السمعية وبيان أنها تفيد اليقين والقطع في هذا الكتاب (يقصد الموافقة) كلام في بيان انتقاد المعارض العقلى وابطال قول من زعم تقديم الأدلة العقلية مطلقا (٧) •

- (١) انظر الاحكام ٤٤/١١ و ٤٧ •
- (٢) الآية ٤٧ من سورة الذاريات •
- (٣) الآية ١١ من سورة الشورى •
- (٤) انظر الأحكام ١٥٣/١ •
- (٥) انظر تفسير ابن كثير ٣/١ — ٦ •
- (٦) الشامل ٣١/١ •
- (٧) الموافقة ٩/١ ، ١٠ •

٣ - مسألة الدور :

وأساسها أنه لا يمكن الاستدلال بالشرع ما لم يثبت وجود الله
وكمالاته وأفعاله التي منها ارسال الرسل وتأبيدهم بالمعجزات ، فاذا
ما ثبت صدق الرسول أمكن أن نأخذ عنه ما بقى من أمور العقيدة
وهي السمعيات كما سبق ولكن في هذا كله نظرا من وجوه عدة :

(أ) أنه من الممكن أن ننظر الى آيات القرآن كنصوص مقدسة أو
أوامر ملزمة وعندئذ فقد تبدو هذه الفكرة وجيبة * ولكن من الممكن أيضا
أن ننظر اليها كقضايا مشفوعة ببراهينها العقلية ، فاذا طرحنا هذه القضايا
في علم الكلام للمناقشة الموضوعية فما يمنعنا أن نستند الى هذه البراهين
العقلية الواردة في القرآن الكريم ؟ انه لا يمكن أن يكون المانع أنها أرقى ،
من الوجهة المنطقية ، من أدلة المتكلمين التقليدية ^(١) ، بالاضافة الى كونها
أقرب الى قلوب البشر ، وأقل ذهابا في شعاب الجدل منها ، كما يقرر
الامدى نفسه ^(٢) ، ان ابن رشد وهو فيلسوف قبل أن يكون فقيها قد
اختبر هذه الأدلة وقارنها بأدلة المتكلمين فوجدها خيرا من هذه الأخيرة
للعلماء وللعمامة على حد سواء ^(٣) ، كما فطن ابن تيمية الى أن الدين
مسائل ودلائل وكلاهما في الكتاب والسنة ، غير أن بعض المنسوبين الى
السنة أخذوا بالأولى وأهملوا الثانية ، ونجد هذا المعنى لدى بعض
المتأثرين به ^(٤) وقد نجد هذا المعنى لدى بعض المتكلمين أيضا كالامام

(١) أنظر المقدمة منهاج الأدلة ٨ - ١٠ ، ١٣٥ وما بعدها .

(٢) أنظر المأخذ ل ٢٩ ب ، ٣٠ أو ما مرفق أدلة وجود الله .

(٣) أنظر منهاج الأدلة ص ١٤٨ .

(٤) انظر معارج الوصول لابن تيمية ص ٧ ، ٨ ، والموافقة ١٣/١
وما بعدها ومنهاج السنة - بولاق - ٢١/٣ - ٢٢ وانظر أيضا اجتماع
الجيوش الاسلامية ٢٢ - ٢٣ وشرح الطحاوية لابن أبى العز ١٣٧ واثار الحق
لابن الوزير ١٢٣ .

الغزالي^(١) ، وشيخه الجويني الذي رد على من قال : « ان الاستدلال بالقرآن على الدهرية وزكاة الصانع لا يتحقق » بقوله : (ان شيخنا لم يستدل عليهم بنفس الآية ، وانما استدل عليهم بمعناها ، وهي تنطوي على وجه الحجاج ..^(٢) ، ولكن غلب عليهم منهجهم الخاص) •

على أن ما زعمه المتكلمون أدلة عقلية لا عقلية هو ، في غالبه ، أفكار وأقوال منقولة من كتب شيوخهم أو مروية عن فلاسفة قدماء فما الذي سوغ الاعتماد عليها والاعراض عن أدلة الكتاب والسنة بحجة أنها عقلية أو لفظية أو سمعية فهي لهذا ظنية لا تصلح للقطعيات ؟ وكما يقول ابن الوزير : « ... ان المتكلم ينظر في كتب شيوخه ليتعلم منها الأدلة من غير تقليد فكذلك من نظر في القرآن يتعلم منه الأدلة من غير تقليد »^(٣) •

(ب) كما أنه من الممكن للناظر في أمور الدين أن يبدأ باثبات النبوة أولا ، فاذا تبين له صدق الرسول ، بالعقل ، تبعه في كل ما جاء به . سواء في الالهيات التي اعتبروها ، وأكثرها عقليات محضة ، أم في غيرها من السمعيات والأحكام العملية التي قللوا فيها الدليل الشرعي ، ولعل هذا هو طريق السلف كما يقول ابن الوزير : « ان الدين قد جاء به الرسول (ص) وفرغ منه ، ولم يبق بعد تصديقه بدلالة المعجزات الباهرات الا اتباع الدين المعلوم الذي جاء به ، لا استنباطه بدقيق النظر كما صنعت الفلاسفة — وعلى هذا درج السلف ، وكذلك قال مالك لمن جادله : أو كلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا لجذله ما أنزل على محمد (ص)^(٤) وعندئذ فلا محل للدور المزعوم ولقد ارتضى هذا الطريق عالم معاصر تفرس الفلسفة والكلام والتصوف

(١) أنظر القسطاس المستقيم ص ٧٩ •

(٢) الشامل الجويني ١٦٦/١ •

(٣) ترجيح أساليب القرآن ص ١٧ •

(٤) أيثار الحق لابن الوزير ص ١١٥ •

ثم اختار أخيراً هذا الموقف : نحن مع العقل حتى تثبت الرسالة فإذا تحقق الوحي الإلهي الصادق كان من العبث والمناقضة للعقل نفسه ولل فلسفة الحقّة ولنهج السلف الصالح أن نعدّل به غيره (١) .

(ج) هذا لو سلمنا لهم يكون العقل والنظر أصلاً والمشرع فرعاً عنه ، فكيف وهناك من يقول بأن صحة الشريعة لا تتوقف على النظر العقلي ، وأن دلالة المعجزة على صدق الرسول ضرورية « وأن المنكر لما تدلّ عليه بعد تحقق أركانها مكابر جاحد للضرورة ومن هؤلاء الامدى نفسه (٢) ، والجويني أيضاً أول الآخذين بفكرة الدور من الأشاعرة (٣) ، بل أن الامدى لا يكتفى بتقرير هذه الحقيقة بل يستخدمها في الرد على من اعترض من الخصوم على استدلال الأشاعرة لصفة الكلام بالاجماع ، وزعم أن في ذلك دوراً من حيث أن الاجماع يستند الى قول الرسول : « لا تجتمع أمتي على ضلالة » وصحة الرسالة مبنية على ثبوت صفة الكلام — فيقول : « قولهم : هذا تمسك بالاجماع فيما يفضى الى الدور • ليس كذلك ، فانا لا نسلم أن صدق الرسول يتوقف على ثبوت كلام الله — تعالى — ولا على وجوده ، من حيث أن دلالة المعجزة على صدقه معلوم بالضرورة ، وبعد أن يثبت صدقه بالمعجزة فإذا أخبر عن وجود الله — تعالى — وصفاته وكلامه ثبت بأخباره عن غير دور (٤) . ومع أن هذه الفكرة يمكن أن تنقض مبدأ الدور من أساسه إلا أن الامدى — فيما يبدو — كان يوردها على سبيل الجدال العابر ، والا فهو يقرر في نفس الكتاب مبدأ الدور كما سلف ويرى بسببه أن الدليل السمعي مما ظن أنه مفيد لليقين وليس كذلك ، ويرفض ، من الناحية التطبيقية ، الاستناد

(١) هو أستاذنا الدكتور عبد الحليم محمود : انظر كتابه (الاسلام والعقل) ص ١٠٤ وما بعدها .

(٢) انظر الإبكار ١/ ٢٦٠ .

(٣) انظر الجويني أمام الحرمين ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٤) الإبكار ١/ ٩٤ ب .

الى الدليل السمعى — وخاصة فى كتاب (غاية المرام) فى كافة المسائل الكلامية اللهم الا فى السمعيات •

٤ — تقديمهم العقل على السمع عند التعارض :

ونأتى الى هذه الفكرة الأخيرة ولعلها من نتائج فكرة الدور ، الا أن فكرة الدور يمكن أن تحول تماماً دون الاستناد الى النصوص الشرعية فى أمهات العقائد فقط كوجود الله تعالى وصفاته التى تتوقف عليها صحة الرسالة • أما هذه فتضعف الاعتماد على هذه النصوص فى الامهات وفى سائر المسائل الأخرى جميعاً ، متى بدت معارضة العقل وقد صور ذلك ابن تيمية فى مفتتح كتابه (الموافقة) اذ قال : (اذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية •• فاما أن يجمع بينهما ، وهو محال ، لأنه جمع بين النقيضين ، واما أن يردا جميعاً • واما أن يقدم السمع وهو محال لأن العقل أصل النقل • فلو قدمناه عليه كان ذلك قدحا فى العقل الذى هو أصل النقل ، فكان تقديم النقل قدحا فى النقل والعقل جميعاً • فوجب تقديم العقل ، ثم النقل اما أن يتأول ، واما أن يفوض ^(٢) — وسماه قانون الرازى وأتباعه وان أشار بعد ذلك الى أن الغزالى أيضاً يقول به ويبدو من كتاب المآخذ أن الامدى يتابع الرازى فى أن دلالة السمع ظنية لاحتمال وجود المعارض العقلى وأنها لا تعتبر يقينية الا بعد الاستدلال على عدمه ^(٣) وهى الفكرة التى توفر ابن تيمية على نقدها فى كتابه المذكور • وهى فى نظرى ضعيفة للوجوه التالية :

(أ) أنه من الممكن معارضة القانون السابق بنقيضه ، دون الاحساس بأية أزمة عقلية ، يقول ابن أبى العز الحنفى فى ذلك : فيقال اذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم النقل لأن الجمع بين المدلولين جمع

(١) موافقة صحيح المنقول ١/١ •

(٢) أنظر الموافقة ٢/١ •

(٣) أنظر المآخذ . ل . ١٣٠ •

بين النقيضين ورفعهما رفع النقيضين وتقديم العقل ممتنع ، لأن العقل ند دل على صحة السمع ووجوب قبول ما أخبر به ، (فلو أبطلنا النقل لكننا قد أبطلنا دلالة العقل ، ولو أبطلنا العقل لم يصلح أن يكون معارضا للنقل وهذا واضح ^(١)) . ولكن هذه المعارضة جدلية وقد تضعف من الفكرة المقابلة ولكنها لا تحل المشكلة ، فلننتقل الى الوجه التالى .

(ب) ان النقل والعقل لا يمكن أن يتعارضا حقيقة ، وان بدا ذلك لبعض الافهام ممكنا ، فكلاهما حق ، والحق لا يتناقض وهذه فكرة كان لها مقامها الكبير عند جميع المفكرين والفلاسفة المسلمين ، ودورهم فى التوفيق معروف ^(٢) والسلفيون أيضا يؤمنون بهذه الفكرة وهذا ابن تيمية يفرد لها كتابا هو (موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول) وبين هذين : الفقهاء والمحدثون والأصوليون يرون كذلك وجود رفع التناقض الموهوم يقول ابن الوزير :

« تقديم العقل على السمع أولى عند التعارض . . وهذه من قواعد المتكلمين قلنا : قد اعترضهم فى ذلك المحققون بأن العلوم يستحيل تعارضها فى العقل والسمع . فتقدير تعارضها تقدير محال . . وممن ذكر ذلك ابن تيمية وابن دقيق العيد والزركشى فى (شرح جمع الجوامع ^(٣)) . . ولا شك أن الجمع بين الأدلة عمل جاد وبناء ، أما اسقاط أحد الدليلين المتعارضين فهو رفع للمشكلة بالهروب منها .

(ج) ان من أكثر صور هذه الفكرة تطرفا ما زعمه الرازى من أن دلالة السمع لا تتم أو تصل الى مرتبة اليقين الا باسقاط المعارض العقلى المحتمل والا فمع احتمال وجوده لا تزيد الدلالة السمعية عن كونها ظنية وقد اعتبر ابن تيمية هذه الفكرة صدا عن سبيل الله ^(٤) اذ كان أى

(١) ابن أبى المعز : شرح الطحاوية ص ١٣٧ .

(٢) أنظر قاسم ابن رشد وفلسفته الدينية ص ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٥ — ٧٠ .

(٣) ابن الوزير إيثار الحق ص ١٢٣ .

(٤) أنظر الموافقة لابن تيمية ٨/١ .

دليل اقيم على بيان مراد الرسول لا ينفج اذا قدر أن المعارض العقلى ناقضه •• (١) واذا كان الامدى فى المآخذ يذكر هذه الفكرة ولا يعقب عليها بالنقد فانه فى (الابكار) يرد عليها بقوله : « وأما ما قيل فى بيان أن الدليل السمعى ظنى فانما يصح أن لو لم تقترن به قرائن تفيد القطع والا فبنقدير أن تقترن به قرائن مفيدة للقطع ، فلا ، ولا يخفى أن ذلك ممكن (٢) » •

وهذا رأى سبق نقله عن الجوينى فيما قبل ويبدو الامدى غير مقتنع بهذه الفكرة الرازية وهو يوردها فى (الابكار) على لسان الغير ويعقب بما يدل على رفضه لها • أما سكوته عنها فى (المآخذ) فلا يكفى دليلا على اقتناعه بها ، بخلاف فكرة الدور التى يقررها ويؤكددها ، وان كان هناك نوع اضطراب فى موقفه ازاءها كما أشرت من قبل •

خاتمة :

بعد هذه الجولة — التى طالت شيئا ما — مع المنهج الكلامى فيما يتعلق بموقفه من العقل والنقل ، ومدى اعتماده على كل منهما ، وبعد مناقشة الأسس المنهجية التى شكلت هذا الموقف ، وحددت هذا المدى — أرجو أن تكون قد اتضحت الأمور التالية :

١ — اعتداد المتكلمين المسلمين جميعا بالدليل العقلى فى المسائل الاعتقادية الا ما كان من أمر الحشوية المنقرضين ، والمرفوضين من كافة الطوائف •

٢ — قبول المتكلمين الأوائل للدليل النقلى فى الجملة ومحافظتهم على التوازن بين النقل والعقل الى حد كبير •

(١) نفس المرجع ٩/١ •

(٢) الابكار ٢١٧/٢ أ ب •

٤ — تسرب « فكرة الدور » الى المدارس الكلامية المختلفة ، وخاصة الأشاعرة ، الذين بلغوا بها أقصى مداها فأثرت على حجية الدليل النقلى فى كافة المسائل الاعتقادية ، وزلزلت التوازن المنهجى بين النقل والعقل فى اطار علم الكلام •

٥ — تململ المتكلمين أنفسهم ، ونقدتهم لهذا التطور المنهجى ، حتى لو وقعوا أحيانا أسرى له من الناحية العملية •

٦ — ونود فى النهاية أن ننوه بصفة خاصة بنقد الامام الغزالى ، وهو مفكر صوفى ، وابن رشد ، وهو فيلسوف عقلى ، وابن تيمية ، وهو شيخ سلفى لهذا الموقف المنهجى المتطرف ، ودعوتهم للعودة الى التوازن التقليدى فى علم الكلام بين النقل والعقل ، وايتارهم جميعا ، على اختلاف نزعاتهم ، للأدلة القرآنية — التى تتمتع بالفعالية والاقناع العقلى الى جانب الحجية الشرعية على الأدلة الكلامية الرسمية التى قد تتباهى بصياغتها الفنية المعقدة ولكنها كثيرا ما تسفر — خارج الدوائر الكلامية التقليدية — عن خواء وعقم بائنين •

فهل من عودة الى القرآن الكريم ، لا لى نلتزم بنصوصه بمجرد التسليم والقبول التقليدى ، بل لنسلم العقل لهداياته التى تلفته آيات الله المنبثة فى النفوس والآفاق ، فنخرج من اسار الأدلة الشكلية ، والتعقيدات الجدلية الى أفق جديد يؤذن بازدهار حقيقى للدراسات الكلامية ؟

قائمة بأهم مراجع البحث مرتبة هجائياً
حسب أسماء المؤلفين مع اغفال « أبو » و « ابن » والألف واللام

- ١ — الأمدى (أبو الحسن على بن أبى على) :
 - المآخذ على الامام الرازى — مصورة بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية بالقاهرة .
 - الابتكار فى أصول الدين — مصورة بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية بالقاهرة .
 - الاحكام فى أصول الأحكام ، ط القاهرة ١٩١٤ م .
- ٢ — أحمد أمين :
 - ضحى الاسلام — لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٤٦ .
- ٣ — الأشعرى (أبو الحسن على بن اسماعيل) :
 - كتاب اللع فى الرد على أهل الزيغ والبدع — الخانجى بمصر ١٩٥٥ .
 - الابانة عن أصول الديانة ، ط حيدر آباد الدكن ، بدون تاريخ .
- ٤ — الباقلانى (أبو بكر محمد بن الطيب) :
 - اعجاز القرآن ، على هامش الاتقان للسيوطى ط الحلبي القاهرة .
- ٥ — البغدادى (أبو منصور عبد القاهر بن طاهر) :
 - أصول الدين ، مطبعة الدولة باستانبول ١٩٢٨ م .
 - الفرق بين الفرق ، مطبعة المعارف بالقاهرة ١٩١٠ م .
- ٦ — التفتازانى (سعد الدين) :
 - شرح العقائد النسفية ، ط صبيح ، القاهرة ١٩٣٩ م .
- ٧ — ابن تيمية (أحمد بن بن عبد الحليم) :
 - بغية المرتاد (ضمن فتاوى ابن تيمية) مطبعة كردستان بالقاهرة ١٣٢٩ هـ .

- شرح العقيدة الأصفهانية (ضمن فتاوى ابن تيمية)
مطبعة كردستان بالقاهرة ١٣٢٩ هـ .
- العقيدة الواسطية ، نشر مكتبة السنة المحمدية ،
القاهرة بدون تاريخ .
- فتاوى ابن تيمية ، مطبعة كردستان ١٣٢٩ هـ .
- معارض الوصول الى أن أصول الدين وفروعه بينها
الرسول ، ط الزينى بالقاهرة بلا تاريخ .
- منهاج السنة النبوية ، ط بولاق ١٣٢١ هـ .
- موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول ، ط السنة المحمدية
بالقاهرة ١٩٥١ م .

٨ — الجرجاني (السيد الشريف على بن محمد) :

- شرح المواظف مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٥ هـ .
- نقض المنطق ، السنة المحمدية بالقاهرة ١٩٥١ م .

٩ — جولد تسيهر (المستشرق أجناس) :

- العقيدة والشريعة في الاسلام . ترجمة يوسف موسى
وأخرين ط . دار الكتاب العربى ، بالقاهرة ١٩٥٩ م .

١٠ — الجوينى (امام الحرمين أبو المعالى عبد الملك بن عبد الله) :

- الارشاد الى قواطع الأدلة فى اصول الاعتقاد ، ونشر
الشامل فى أصول الدين ، دار العرب ، القاهرة ١٩٦١ .
- الخانجى ، بالقاهرة ١٩٥٠ م .

١١ — ابن حزم (أبو محمد على بن أحمد) :

- الفصل فى الملل والأهواء والنحل ، المطبعة الأدبية
بالقاهرة ١٣١٧ هـ .

١٢ — حسن محمود عبد اللطيف :

- غاية المرام فى علم الكلام ، رسالة ماجستير بدار
العلوم ١٩٦٩ .

١٣ — أبو الحسين البصرى (محمد بن على) :

- كتاب المعتمد فى أصول الفقه ، ط دمشق ١٩٦٤ م .

١٤ — ابن خلدون (عبد الرحمن) :

— المقدمة ، ط المكتبة التجارية بالقاهرة ، دون تاريخ .

١٥ — الرازى (فخر الدين محمد بن عمر) :

— المحصل ط الحسين بمصر ١٣٢٣ هـ .

١٦ — ابن رشد (الحفيد) :

— مناهج الأدلة فى عقائد الملة ، الأنجلو المصرية ،
بالقاهرة ١٩٦٤ م .

١٧ — أبو ريذة (الدكتور محمد عبد الهادى) :

— ابراهيم بن سيار النظام ، ط أولى القاهرة .

١٨ — الزركان (محمد ابراهيم) :

— فخر الدين الرازى وآراؤه الكلامية ، رسالة ماجستير
بدار العلوم ١٩٦٤ .

١٩ — السلمى (أبو عبد الرحمن السلمى) :

— طبقات الصوفية ، نشرة شريفة ، القاهرة ١٩٥٣ م .

٢٠ — السيوطى (جلال الدين — عبد الرحمن) :

— صون المنطق والكلام ، بتحقيق النشار مطبعة السعادة
بالقاهرة ١٩٤٧ م .

٢١ — السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن) :

— المزهرة فى علوم اللغة ، الطبى ، بالقاهرة ١٩٥٨ .

٢٢ — الشاطبى (أبو اسحق ابراهيم بن موسى) :

— الاعتصام بالكتاب والسنة ، مطبعة السعادة بمصر ،
بدون تاريخ .

٢٣ — الشرقاوى (محمد) :

— موقف الصوفية من العقل — رسالة ماجستير بدار
العلوم ١٩٧٨ م .

٢٤ — الشهرستاني (محمد بن عبد الكريم) :

— الملل والنحل (بهامش الفصل لابن حزم) المطبعة
الأدبية بالقاهرة ١٣١٧ هـ .

٢٥ — الطوسي (نصر الدين) :

— شرح وتلخيص المحصل — ط الحسنية بمصر ١٣٢٣ هـ .
— تجريد الاعتقاد — ط حجر بايران ، ١٢٨٥ هـ .

٢٦ — عبد الجبار (أبو الحسن بن أحمد) :

— شرح الأصول الخمسة ، مطبعة وهبه بالقاهرة ، ١٩٦٥ .
— المغنى فى ابواب التوحيد والعدل ، نشر المؤسسة المصرية
للتأليف بالقاهرة .

٢٧ — عبد الحليم محمود (الأستاذ الدكتور) :

— الاسلام والعقل ، دار الكتب الحديثة بالقاهرة ، ١٩٦٦ .

٢٨ — ابن أبى العز الحنفى (على بن على بن محمد) :

— شرح الطحاوية ، بتحقيق أحمد شاكر ، دار المعارف بمصر
١٣٧٣ هـ .

٢٩ — ابن عساكر (أبو القاسم) :

— تبين كذب المفتري ، ط دمشق ، ١٣٤٢ هـ .

٣٠ — عماد خفاجى :

— مناهج البحث فى العقيدة — رسالة دكتوراه بمكتبة كلية
أصول الدين بالقاهرة ١٩٧٥ م .

٣١ — غرابية (دكتور حمودة) :

— اللمع الأشعري — مقدمة التحقيق ، ط الخانجي ١٩٥٥ .

٣٢ — الفرابى (الشيخ على) :

— تاريخ الفرق الاسلامية ، دار الفكر الحديث بالقاهرة .

٣٣ — الفزالي (حجة الاسلام) :

- احياء علوم الدين ، ط الأزهرية ، بالقاهرة ١٣١٦ هـ .
- الجام العوام عن علم الكلام (ضمن مجموعة العصور العوالى) ط الجندى بالقاهرة . بدون تاريخ .
- الاقتصاد فى الاعتقاد ، الحمدي التجارية بالقاهرة ، بدون تاريخ .
- القسطاس المستقيم ، ط الجندى بالقاهرة ١٩٦٤ م .
- جواهر القرآن ، مكتبة الجندى فى القاهرة ١٩٦٤ م .

٣٤ — فوقية حسين (الأستاذة الدكتور) :

- الجوينى امام الحرمين ، العدد ٤٠ من سلسلة اعلام العرب القاهرة ١٩٦٥ م .

٣٥ — قاسم (الأستاذ الدكتور محمود) :

- مناهج الأدلة لابن رشد — مقدمة التحقيق — الأنجلو المصرية بالقاهرة ١٩٦٤ م .
- دراسات فى الفلسفة الاسلامية ، القاهرة ، الطبعة الثالثة .
- ابن رشد وفلسفته الدينية ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ١٩٦٤ .

٣٦ — ابن قتيبة :

- تأويل مشكل القرآن ، نشرة صقر ، القاهرة ط أولى .

٣٧ — ابن قيم الجوزية (شمس الدين محمد ابن أبى بكر) :

- اجتماع الجيوش الاسلامية على غزو المعطلة والجهمية ، نشر زكريا على يوسف ، مطبعة الامام بالقاهرة ، دون تاريخ .

٣٨ — ابن كثير (عماد الدين اسماعيل) :

- الباعث الحثيث بتحقيق الشيخ أحمد شاكر ، ط القاهرة
- تفسير القرآن العظيم ، ط الحلبي ، بالقاهرة ، دون تاريخ .

٣٩ — النسفى (أبو المعين) :

- بحر الكلام ، ط القاهرة ، ١٩٢٢ م .

٤٠ — النشر (الأستاذ الدكتور على سامي) :

— نشأة الفكر الفلسفي دار المعارف ١٩٦٥/٦٤ .

٤١ — الهراس (الأستاذ الدكتور محمد خليل) :

— ابن تيمية السلفي ط أولى ، مكتبة طنطا ، طنطا .

٤٢ — ابن الوزير اليماني (محمد بن ابراهيم) : ابشار الحق على الخلق ، مطبعة

الآداب والمؤيد بمصر ١٣١٨ هـ .

— ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان ، مطبعة

المعاهد بمصر ، ١٣٤٩ هـ .

٤٣ — أبو يعلى :

— المعتمد في اصول الدين ، ط أولى ، بيروت .

٤٤ — يحيى فرغل :

— اصول علم الكلام في القرآن الكريم ، رسالة دكتوراه بكلية

اصول الدين بالقاهرة ١٩٧٥ م .